

الحرب تزعزع العلاقات الأميركية . الأوروبيّة وتضع حلف "الناتو" أمام أزمة غير مسبوقّة

لم تضرب الحرب العلاقات الخليجية - الإيرانية فقط، وإنما ضربت أيضا وبقوة العلاقات الأميركية - الأوروبية وطرحت مستقبل حلف شمال الأطلسي (الناتو) على بساط البحث. هذا الحلف يمر بالفعل في اخطر ازمة في تاريخه الممتد 77 عاما، وهذه الحرب التي تعيد صياغة المشهد الاقليمي تكاد ان تصبح حدثا تأسيسيا لـ "نظام عالمي جديد"

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعلاقات عبر الأطلسي توترا غير مسبوق منذ عقود، وذلك على وقع الحرب الأميركية (الاسرائيلية) مع إيران. ففي الوقت الذي وضعت فيه ادارة الرئيس دونالد ترامب ثقلها العسكري في هذه الحرب، فإن أكثرية العواصم الأوروبية بدت متمسكة بسياسة الحذر رافضة الانجرار الى ما تصفها بـ "حرب لم تخطط لها ولم تطلبها". وكانت الثقة الأوروبية بإدارة ترامب اهتزت في وقت مبكر من ولايته الثانية بعد استبعاده الحلفاء من عملية التوصل للصراع في اوكرانيا، ثم فرضه تعرفات جمركية اعتباطية على الصادرات الأوروبية الى الولايات المتحدة، كذلك مع تهديده بالاستيلاء على جزيرة غرينلاند الدانمركية لكن حرب إيران، وأكثر من حرب اوكرانيا، وجهت الضربة الأقوى والاكثر

ايلاما للعلاقات الأميركية - الأوروبية. وإذا كانت حرب اوكرانيا ضربت الثقة الأوروبية بالرئيس الأميركي، فإن حرب إيران ضربت الثقة الأميركية بالحليف الأوروبي. موقف العواصم الأوروبية الكبرى على ذلك جاء موحدا في رفض الانجرار الى صراع مباشر مع إيران، إذ تمتست كل من بريطانيا وفرنسا ومانيا خلف مواقف دبلوماسية وقانونية ترفض تحويل "الناتو" من حلف دفاعي الى اداة للتدخل العسكري الهجومي. وعجل الأوروبيون في قطع الطريق على دعوة الرئيس الأميركي لحثهم على ارسال قطعهم العسكرية البحرية الى مياه الخليج، من اجل مواكبة ناقلات النفط والغاز والسفن الأخرى لعبور مضيق هرمز الاستراتيجي المغلق فعليا الا في وجه عدد محدود من الدول التي توصلت الى تفاهات مع إيران ومع الارتفاع الحاد في اسعار النفط والغاز، الذي يثير غضب الناخبين في مختلف انحاء أوروبا، تزداد الضغوط على القادة لاتخاذ اجراءات أكثر حزما لإعادة فتح خطوط الشحن. وحتى عندما دعا الأوروبيين الى زيادة مساهمتهم، لم يخل حديث ترامب من الانتقاص منهم، إذ قال ان الولايات المتحدة لا تحتاج فعليا الى قدراتهم العسكرية. ويرى دبلوماسيون ومسؤولون عسكريون ان ذلك يكشف دافعه الحقيقي: دفع أوروبا لتحمل المخاطر السياسية للانضمام الى الحملة العسكرية. وحيث ان أوروبا يمكن ان تسهم في عملية عسكرية في المضيق، عبر نشر كاسحات الغام أو سفن حربية لمراقبة الناقلات، لكنهم يرون ان قيمة مشاركتها السياسية تفوق اهميتها العسكرية.

لكن الرياح السياسية في أوروبا اتجهت بشكل كبير ضد الحرب، مما يرفع تكلفة مشاركة أوروبا

فيها. فالحملة العسكرية تعرضت لانتقادات من كثير من الأوروبيين، خصوصا من اليسار، الذين يرون انها غير مبررة وغير قانونية، وأنها تهدد النمو الهش في أوروبا. كما لا يزال القادة يستحضرون حرب العراق، التي دعمتها بريطانيا، وندمت عليها لاحقا.

الأوروبيون يظهرون ضعفهم على مستويات عدة، "نحن في حالة صدمة كاملة مما يحدث". ورغم المخاطر السياسية، هناك اسباب قوية تدفع أوروبا لضمان عدم اغلاق مضيق هرمز لفترة طويلة، ولديها مصلحة كبيرة في فتح المضيق امام ناقلات النفط والتجارة الأخرى، وفي اظهار انهم حلفاء موثوقون للدول الخليجية.

لكن الأوروبيين محقون في عدم منح ترامب غطاء سياسيا، لأنه لم يوضح اهدافه الاستراتيجية او يطرح مسارا للخروج من الحرب. وتشكيل تحالف لتأمين المضيق يتطلب اتفاقا على نطاق العملية ومساهمات كل طرف وسلسلة القيادة وقواعد الاشتباك، وهي عملية قد تستغرق شهرين على الأقل.

الحلفاء الغربيون لم يدخلوا الحرب بوصفهم اطرافا قتالية مباشرة، لكنهم لم يغيّبوا عن المشهد ايضا. القواعد الأوروبية، والبنى اللوجستية، والدعم الاستخباراتي، والتسهيلات التشغيلية، فضلا عن النقاشات الجارية بشأن حماية الملاحة في مضيق هرمز، كلها عناصر تجعل الحديث عن عزلة اميركية كاملة غير دقيق. الا ان كثيرا من هؤلاء الحلفاء لا يريدون الانخراط العلني في اي ائتلاف بحري او عسكري واسع قبل ان تتضح نهاية الحرب وشروطها، لأن المشاركة المباشرة الآن قد تجعلهم اهدافا من دون ان يكونوا شركاء فعليين في القرار.

ثمة هاجس يسيطر على الأوروبيين اسمه دونالد ترامب، والسياسات التي يمارسها، والاطماع التي لا يخفيها. والخوف الأكبر عنوانه تهميش أوروبا، وتفكك الحلف الأطلسي، ونسف المنظمات الدولية، وتقاسم النفوذ في العالم بين قطبين هما الولايات المتحدة والصين، وعودة الاطماع الدولية "الامبريالية" الى الواجهة، اكانت روسية (في اوكرانيا)، ام اميركية (في فنزويلا وغرينلاند)، ام صينية (في تايوان).

الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا، ألمانيا



اوسع لضمان الاستقرار الأوروبي. ومع توسعه ليضم 32 دولة، ظل الحلف قائما على مبدأ جوهرى هو "الامن الجماعي"، كما تنص عليه المادة الخامسة من معاهدة انشائه، التي تؤكد ان اي هجوم على دولة عضو هو هجوم على الجميع. ورغم ان هذا المبدأ لم يختبر خلال الحرب الباردة، فقد فعل مرة واحدة فقط بعد هجمات 11 ايلول 2001، حين وقف الحلف الى جانب الولايات المتحدة في افغانستان.

غير ان هذا التماسك التاريخي يواجه اليوم تحديا غير مسبوق من داخل الحلف نفسه، وتحديدًا من "عرابته" واشنطن. فترامب، الذي لطالما عبر عن شكوكه في جدوى "الناتو"، عاد ليصعد انتقاداته، واصفا اياه بأنه "مُر من ورق"، ومؤكدا انه يفكر بجديّة في الانسحاب من المنظمة، لاقتناعه بأن الحلف لا يقدم للولايات المتحدة ما يعادل ما تقدمه هي له، سواء في تقاسم الاعباء العسكرية او في دعم العمليات التي تقودها.

وهكذا، فإن حلف شمال الأطلسي (الناتو) يعيش واحدة من أكثر المراحل حساسية في تاريخه، مع تزايد احتمال انسحاب الولايات المتحدة منه اذا اقدم الرئيس الأميركي دونالد ترامب على تنفيذ تهديداته المتكررة. فخطوة كهذه، إن تحققت، لن تفضي الى مجرد تغير في توازنات الحلف، بل قد تمثل زلزالا يضرب اساس البنية الامنية الغربية التي اسست بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت طوال الحرب الباردة وحتى ما بعدها. تحذير

حرب اوكرانيا ضربت الثقة الأوروبية بالرئيس الأميركي وحرب إيران ضربت الثقة الأميركية بالحليف الأوروبي

وبريطانيا) قررت التعامل مع تهديدات دونالد ترامب بجديّة مطلقة، متجاوزة مرحلة البيانات الدبلوماسية القلقة. حتى ان فكرة الجيش الأوروبي التي ظلت لسنوات طويلة مجرد طرح نظري يثير الجدل، تطورت الى دعوة جديّة لإنشاء قوة أوروبية خاصة. ويبدو ان الوقائع على الارض تفرض تشكيل نواة لذلك الجيش، بشكل عملي ومستعجل، على ان المفارقة ان هذا التحشيد العسكري الأوروبي لا يتم في مواجهة العدو التقليدي، روسيا، بل لردع الولايات المتحدة، الضامن التاريخي لامن القارة، في ما يضع "الناتو"، ولأول مرة في تاريخه، في "مأزق وجودي".

منذ تأسيس "الناتو" في واشنطن عام 1949، شكل مظلة امنية في مواجهة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي الذي انتظم عام 1955 في حلف وارسو، وتحول بعد انهيار الاخير الى اطار

BEAM

International s.a.l.

With Our Compliments

التي تظل العنصر الاهم في الردع. ورغم امتلاك بريطانيا وفرنسا قدرات نووية، فإنها لا تضاهي الترسانة الاميركية، ولا تغطي الحلف بالشكل نفسه من الخطر الروسي المفترض.

ولا شك في ان هذا الواقع هو نتيجة عقود من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، فالرؤساء الاميركيون السابقون لم يطالبوا اوروبا بتطوير قدرات عسكرية، لأن بلادهم تولت هذا الدور. نتيجة لذلك، باتت القارة تملك جيوشا متطورة في بعض الدول، لكنها تفتقر الى التكامل العملي والقيادة الموحدة والقدرة على التحرك السريع المنسق والفاعل.

المشكلة لا تتعلق بالمال فحسب، بل ايضا بالخبرة والبنية المؤسسية، اي "اللغة العملية المشتركة" التي تتيح تنسيق الجيوش المختلفة بأحجامها ومعداتها وتكتيكاتها تحت ضغط الازمات. اضافة الى ذلك، تواجه اوروبا تحديات سياسية داخلية تعرقل بناء منظومة دفاعية مستقلة. فبعض الدول، مثل هنغاريا وسلوفاكيا، لا تتبنى رؤية موحدة تجاه روسيا، مما يجعل اي هيكل امني اوروبي ناقصا جغرافيا او منقسما سياسيا. كما ان مسألة الردع النووي تنطوي على مسائل معقدة تتعلق بالسيادة والقرار السياسي، لا سيما في ما يخص من يملك سلطة استخدام هذا السلاح. في المقابل، لا يمكن تجاهل ان اوروبا بدأت خطوات جدية نحو تعزيز قدراتها الدفاعية، مدفوعة جزئيا بتهديدات ترامب، وجزئيا بتصاعد ما تراه خطرا روسيا، خصوصا بعد الحرب في اوكرانيا.

مع ذلك، يبقى الفارق كبيرا. فالموازنة العسكرية الاميركية تشكل نحو 60 في المئة من الانفاق الاجمالي لـ "الناتو"، كما ان القدرات الاستخباراتية والتكنولوجية التي تمتلكها واشنطن لا تزال بعيدة المنال بالنسبة الى الحلفاء. في هذا السياق، يمكن القول ان اوروبا تواجه خيارين استراتيجيين: اما اعادة تشكيل الناتو بحيث يصبح أكثر توازنا مع دور اوروبا أكبر، مع استمرار المشاركة الاميركية، او السعي الى استقلال دفاعي كامل. الخيار الاول يبدو قابلا للتحقيق خلال عقد من الزمن اذا توافرت الإرادة السياسية، اما الثاني فيتطلب تحولات عميقة تمتد عقودا، وتشمل تكاملا سياسيا وعسكريا غير مسبوق.



هاجس يسيطر على الاوروبيين اسمه دونالد ترامب والخشية من التهميش وتفكيك الحلف الاطلسي

الحرب" التي اراد الرئيس تسويقها الى معركة دستورية داخلية.

لكن الاهم ان ترامب لم يسحب ورقة الضغط على "الناتو" من التداول، بل ابقاها في الخلفية لاستخدامها بعد الحرب او عند الاقتراب من تسوية ملف مضيق هرمز. بذلك، يصبح التهديد جزءا من سياسة "ما بعد المعركة": رسالة الى الاوروبيين بأن واشنطن ستتذكر من ساعد، ومن امتنع.

هنا، يبرز سؤال مهم: هل يستطيع "الناتو" الاستمرار من دون الولايات المتحدة التي لا توفر فقط قوة عسكرية هائلة، بل تشكل العمود الفقري للقدرات الاستراتيجية له، من حيث الاستخبارات، والاتصالات، والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، اضافة الى "المظلة النووية"

بعض أنصار الرئيس الاميركي من ان الحلف الاطلسي "مات" او "عفا عليه الزمن" يبدو انه مبالغ فيه، لكنه ليس خاليا من المعنى السياسي. فـ"الناتو" لا يزال قائما قانونيا ومؤسساتيا وعسكريا، وواشنطن لم تبدأ اجراءات الانسحاب. لكن الضرر الفعلي اصاب صدقية الحلف واهدافه. فعندما يكرر الرئيس الاميركي التشكيك في "قيمة انجح تحالف دفاعي في التاريخ"، كما يصفه الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، فان أثر الردع يتآكل حتى من دون خطوة قانونية واحدة. هذه هي العقدة الاوروبية الحقيقية: ليس الخوف فقط من انسحاب رسمي، بل من حلف يبقى قائما على الورق فيما تضمثر الثقة في صلابته السياسية.

التهديد الاميركي بالانسحاب لا يزال، حتى الان، اداة ضغط أكثر منه مشروعا تنفيذيا جاهزا. فلا نقاشات رسمية داخل الحلف في شأن خروج اميركي، ولا اخطار للكونغرس، ولا مؤشرات الى بدء الآلية السياسية او القانونية اللازمة لذلك، فيما يقيد قانون اميركي اقر عام 2023 اي انسحاب بضرورة موافقة ثلثي مجلس الشيوخ، او صدور قانون من الكونغرس. لذلك، كان من شأن تكرار ترامب التهديد في خطاب موجه الى الداخل ان يرفع سقف التوقعات من دون ان يملك البيت الابيض طريقا واضحا لتحقيقه، بل ربما كان سيحول الاهتمام من "انجازات